العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"العمل الجمعوي والعلاقات الاجتماعية لدى الشباب : رهان التأثير والتأثر"

إعداد الباحث:

حسن تاج

دكتوراه في علم الاجتماع / المملكة المغربية

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

سنحاول من خلال هذا العمل البحثي الوقوف عند ماهية العمل الجمعوي ، ودوره في تعزيز العلاقات الاجتماعية لدى فئة الشباب .هذه الأخيرة التي تعتبر أساس المجتمع ، وعليها يعول من أجل الدفع قدما بالقيم المشتركة نحو تعزيز حضورها بشكل يضمن استمرارية البناء المجتمعي . إن الاشتغال مع الشباب يكتسي طابعا خاصا ، وتزداد حدة الخصوصية أمام الرهانات التي تشتغل عليها تلك الفئة ، والتي تتبني في مجملها حول السعي إلى فرض الذات ايجابا ، والمساهمة في إبراز قدراتها ،انطلاقا مما تحتكم إليه من حس ثائر وساخط على الجاهز ، مع ما يؤطر ذلك من رغبة في إعادة تشكيل بعض القيم ، بما يكرس هاجس التأثير ، ويستحضر في نفس الآن اكراهات التأثر .

الكلمات المفتاح : العمل الجمعوي ، العلاقات الاجتماعية ، الشباب ، التأثر والتأثير ، أسس نجاح العمل الجمعوي، معيقات نجاح العمل الجمعوي.

التمهيد:

تعرف المجتمعات بشكل عام غزوا جمعويا خاصة في العقود الأخيرة، إذ تأسست العديد من الجمعيات باختلاف اهتماماتها والفئات التي تستهدفها، وطبيعة تحركها الذي يتراوح بين المحلي، الوطني والدولي. ولقد تعددت الزوايا التي تنطلق منها للاشتغال بين الثقافي، الاجتماعي، البيئي، الرياضي، التكويني، الحقوقي، التنموي، إلى غير ذلك من مجالات الاشتغال، والتي تصب جميعها نحو تعزيز الفعل الجماعي، وتوحيد الجهود بهدف تحقيق أهداف مشتركة، مادام تحرك أعضاء الجمعية يتم في إطار الالتفاف حول هدف مشترك، وفق اهتمامات مشتركة.

ولأن خلفية التأسيس بالمغرب على الخصوص تتم في إطار بنية علائقية جامعة لشخصين على الأقل[1]، فإن الضرورة تقتضي تشريح الفعل الجمعوي للنظر في الآليات التي يعتمدها، لتوحيد الرؤى وتجميع الالتفاف حول هيئة يحكمها السعي لترجمة الاهتمامات إلى أهداف تتم بلورتها على أرض الواقع بنسب مختلفة، ولكن على الأقل وفق بنية علائقية تؤسس لمستويات معينة من الرضا، وتحقق اشباعا تواصليا وعلائقيا، كفيلا بتعميق الشعور بالانتماء، وتقدير الذات.

وفي هذا الإطار وجب الوقوف عند التأصيل للعمل الجمعوي، بالوقوف عند مختلف التعاريف التي وضعت له، كما الوقوف عند خصائصه، لاستخلاص رؤية سوسيولوجية قد تمكننا من الإجابة عن مدى كسب رهان تكريسه للجانب العلائقي بين أفراد المجتمع.

1. العمل الجمعوي: تعاريف ومحددات

الحديث عن العمل الجمعوي هو حديث عن انتظام إنساني عبر التاريخ بهدف تنظيم الفعل التطوعي من طرف العديد من الأشخاص المنضوون في إطار أو مؤسسة تتعدد تسمياتها بين نادي، منظمة، جمعية، منتدى... ويكون اشتغال الأفراد انطلاقا من السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة. بما معناه كما جاء على لسان الباحث محسن محمد الرحوتي في معرض بحثه لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع "تجميع *العديد من الأشخاص الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكل ما أو الاستجابة لحاجة*"[2]. *إنه* عمل يجمع بين خصوصية التدبير الشعبي والتدبير الرسمي.ذلك أن التدبير الشعبي يتميز بتوسع القاعدة وبنشاط جماهيري كثيف تحضر فيه الشورى والعفوية، وعدم الاحتكام إلى أهداف أكثر عمقا.أما بالنسبة للتدبير الرسمي فيتأسس بناءا على وجود هيئة ذات سلطات الحسم والحكم، وموكول لها أمر توجيه النشاط البشري داخل المجتمع، وفق ضوابط التخطيط والانتظام، وباعتماد آليات التسلط والنخبوية من جهة، وآليات التحريك والتحفيز من أجل استشعار حرارة العمل من جهة أخرى.

إننا بهذا المعنى أمام عمل تطوعي اعتبارا لتحركات الأفراد عن اقتناع، والذي يستوجب قبل كل شيء الاقتناع بمشروع المؤسسة الجمعوية،والالتزام بقوانينها.وهذا ما يبعد الفوضى عن التطوع ويجعله محتكما إلى آليات التدبير المعقلن والمحتكم إلى أسس التنظيم والنظام، بعيدا عن العفوية غير

[1] الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.58.376 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات منشور بالجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 27 نونبر 1958
[2] تدبير المجال الحضري ومساهمة جمعيات الأحياء بالمغرب «(جمعيات الأحياء العتيقة بفاس نموذجا) ،

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المضبوطة، بما يعنيه ذلك من ضرورة توزيع الأدوار وفق مقاربة تشاركية، تروم تحقيق الهدف المشترك باعتماد أسس المبادرة والتعاون والوضوح، بالإضافة إلى تحرك الفرد بشكل غير انفرادي وإنما باتباع خطوات مندمجة تتغيى ترجمة مشروع الفعل الجمعوي باعتباره عملا مشتركا.وهذا ما يجعل العمل الجمعوي عملا جماهيريا يلامس جميع جوانب المجتمع، ويسعى إلى تنميته وتحقيق أهدافه الكبرى التي تصب في خدمة المجتمع بالمعنى الواسع.فهو إذن عمل تغييري على اعتبار أن من غاياته الكبرى تغيير المجتمع، والدفع به نحو تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، بما يعنيه ذلك من استبدال العلاقات السلبية بالإيجابية خدمة للفعل العلائقي، الذي يعتبر انطلاقة لتجسيد العمل الجماعي التواق إلى تحقيق أهداف مشتركة.ويكون ذلك الحس التغييري في ارتباط مع باقي المؤسسات إما بشكل تكاملي وتعاوني، أو باستحضار لجوانب من الصراع والتدافع، انطلاقا من التشابك والتداخل الذي يسم تحركات تلك المؤسسات في ارتباطها بالمجتمع.

فالعمل الجمعوي وفق ما ذكر عبارة عن شكل من أشكال العمل الموجه باعتماد الأهداف المسطرة.ومن خلال العمل الجمعوي برز مفهوم جمعية الذي عرفه الفصل الأول من قانون الحريات العامة وبالضبط من خلال ظهير 15 نونبر 1958 بالمغرب بكونه " اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم "[3].ثم إن الدستور المغربي ومن خلال الفصل 29، الباب الثاني يقر بأن " حرية تأسيس الجمعيات والانتماء السياسي والنقابي مضمونة، ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات "[4]. فالأمر إذن يتعلق بضبط مسطري للتأسيس، من خلال إظهار المحددات الكبرى لشروط خلق التنظيم الجمعوي وضمان الاعتراف القانوني به، على اعتبار أنه من محددات التواجد الأولى، والكفيلة بتبوء الجمعية لمكانة خاصة، تجعلها مكون رئيسي من مكونات المجتمع المدني.

وإلى جانب التحديد القانوني لمفهوم الجمعية، ومن خلاله مفهوم العمل الجمعوي، تظهر الجمعية من موقعها كفضاء للتجريب الشخصي والجماعي، وكإحدى أسس التراكم المعرفي.وهذا ما يقربها من اكتساب صفة مدرسة الحياة التي تحتكم إليها العلاقات الإنسانية، من أجل التجديد في آليات اشتغالها، بما يمكن الفرد من فهم ذاته، وضبط علاقته بالآخر، بشكل يساعد على بلورة معالم القدرات التمكينية المحتكم إليها، والكفيلة بتكريس الهدف المنشود.فالأمر يتعلق بسياق تراكمي، يروم تعزيز بنيان التجارب التراكمية بشكل يحفز على بلورة عناصر تكوين الشخصية الإنسانية لدى المنتسبين إلى الفعل الجمعوي، والاستزادة من التفريغ النفسي الضروري لتقوية الذات ايجابا، وتماهيها مع الذات الجمعية، بما يساعد على تبادل التراكم الذي يحتكم إليه كل فرد على حدة لتعزيز أسس الأبعاد الايجابية المرتبطة بالبنية العلائقية.

وتعتبر المصلحة العامة إحدى السياقات التي تقربنا كذلك من فهم العمل الجمعوي، انطلاقا من اعتماد الحنكة الريادية والتدبيرية في التسيير، والتفاعل مع انتظارات الفئات المستهدفة الممثلة للمجتمع.ويتبدى الارتباط بالمصلحة العامة كذلك من خلال التماهي مع أهدافها، انطلاقا من تبني استراتيجية الاشتغال المبنية على الشراكات ووضع كفاءة أفرادها رهن إشارة كل المبادرات التنسيقية، والتي يجب أن تحتكم إلى الشفافية والنجاعة.كل ذلك ارتباطا بسياق اللاربحية، أي الإيمان بالفعل التطوعي والإرادي في كل التحركات التي تروم تنفيذ البرمجة المتبناة من طرف المؤسسات والتنظيمات الجمعوية المؤطِّرة ضمن الفئة القانونية للجمعيات غير الربحية.فالهدف غير الربحي يستمد قوته من المبادرة الذاتية للفرد، ارتباطا بقناعاته وقدراته على الفعل والتأثير في محيطه المجتمعي، انطلاقا من اعتماد أشكال مختلفة في تلك المساهمة التأثيرية، والتي قد تكون عبارة عن توجيه أو تمويل، أو نزول ميداني لأجرأة برنامج الاشتغال.

ومن جهة أخرى يعتبر العمل الجمعوي مُجَمِّعا لتعددية مختلفة في المواقف، في التصورات، في الرؤى والأنشطة المعتمدة.وهذا ما يكسبه شرعية تعددية تغني الخليط المجتمعي، وتعزز مبدأ الشراكة الداخلية بين أعضائها من خلال تدخلاتهم، التي قد تختلف من عضو لآخر، ولكنها بذلك تضفي على الفعل الجمعوي نوعا من التكامل.

وبالرجوع إلى السياقات المبسوطة، يظهر لنا بأن الأمر يتعلق بظاهرة مجتمعية تتميز بالحركية والتجدد باستمرار، الشيء الذي يصعب معه تحديد تعريف قار وثابت للعمل الجمعوي، لأن هذا الفعل في أبعاده الكبرى يحيل إلى وقائع مجردة لا يمكن تمثلها نظريا، بل يفرض الأمر الاستئناس بوقائع تطبيقية وعملية، أي بالاحتكام إلى تجربة ملموسة مرتبطة بالسلوك الإنساني في صيروراته اليومية.ولكن هذا لا يمنع من استنتاج كون العمل

[3]الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 27 نونبر 1958
[4]الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، المملكة المغربية، ورابطه: https://www.cour-constitutionnelle.ma/arh

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجمعوي هو وعاء تتقاطع فيه مكونات الشخصيات الممارسة له وفي اطاره، من حيث حمولتها المعرفية، خلفيات تحركها، رصيدها التجريبي، وقوتها الوجدانية.كل ذلك من أجل تحصيل وعي محدد إزاء قضايا مجتمعية مطروحة، بغية الاحتكام إلى آلياتٍ للفعل من الداخل تُعتمَد من أجل التغيير.

إن الأمر إذن بالنسبة للعمل الجمعوي يتعلق بالممارسة المؤطَّرة بالمسؤولية، كآلية للفعل في مكونات المجتمع، وبسط نفوذ القيم النبيلة التي تتغيى تنمية الجوانب الإبداعية، وتعزيز أسس الوعي بقضايا تهم أفراد المجتمع، وتلامس الهم الجمعي التواق إلى التنمية بمفهومها الشامل.كل ذلك في إطار محكوم بالتواصل الايجابي المحتكم إلى المراهنة على الآخر من أجل تأكيد الذات أولا وأخيرا.ويتبدى دور القيم هنا في ارتباطها بالعمل الجمعوي، اعتبارا لما لها من أدوار طلائعية على مستوى تتبيث المكتسب والنظم المجتمعية.فهي تفضيلات جماعية préférences collectives يرتبط بها أفراد المجتمع باعتبارها بوصلة نحو المثل العليا التي يعول عليها لتطوير المجتمع، انطلاقا من أنها موجِّهة للسلوك، ومعزِّزة لمسار الفعل الاجتماعي في اتجاهه الايجابي.وهي وفق ذلك حاضرة في العمل الجمعوي وتشكل مقودا له، وتؤسس لمبدأ تجويده. وقد أكد فوزي بوخريص، الباحث في سوسيولوجية التنظيمات [5] ما جاء به عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين Alain Touraine حينما اعتبر بأن تأثير التنظيم الجمعوي بقوة في المجتمع رغم اعتماد مبدأ التطوع رهين بقوة حضور القيم في ذاك التنظيم من قبيل التعاون، الاستقلالية، التضامن، اللاتمييز...الخ.

ومن هذا المنطلق يستعير"تورين" مفهوم " الحقن " injection'لمؤكدا على أن حقن الفعل الجمعوي بالقيم هو أساس ربح رهان تعميق حضوره بشكل بناء.وهذا يعني بشكل ضمني الانفتاح على مبدأ تطوير وتنقيح القيم بشكل يتماهى مع إكراهات ومتطلبات العولمة والتطور التكنولوجي ومتطلبات المجتمع.وهنا تظهر مفاهيم جديدة تدخل في إطار تعزيز معجم القيم من قبيل فعالية التدبير، تجويد الخدمات، الإدارة الرشيدة، التواصل الذكي.

2. ركان العمل الجمعوي

إن فهم العمل الجمعوي والإحاطة بكل أبعاده وتجليات حضوره من خلال تأثيره في المجتمع، وتماهيه مع الهم الجمعي، يقتضي الوقوف عند أركانه الأربعة التي تؤطره وتميزه عن باقي المؤسسات المجتمعية المرتبطة بالممارسة والتفعيل من داخل المجتمع وله.

أ- البعد التنظيمي:

ويقصد به اعتماد تنظيم جماعي يجعل العمل الجمعوي مؤسساتيا قائما على قواعد وترتيبات تنظيمية، مستندة إلى سلسلة من الإجراءات المؤطرة بالقانون من أجل ترجمة أهدافها دون الخروج عن النظم القيمية السائدة، والتي يحميها جهاز السلطة بالشكل الذي يسهر فيه على تمكين المؤسسة الجمعوية من تفعيل حقها في بلورة أهداف منتسبيها. إن الأمر هنا يتعلق بوجود نظام عام محدد للعلاقات سواء في ارتباط المنظمات ببعضها، أو في ارتباطها بأجهزة الدولة.

ب- البعد التطوعي:

إن الحديث عن عمل جمعوي إنما هو حديث عن مبدأ التطوع في اشتغال أفراده وفق منظومة من القواعد والشروط التي تؤطر العلاقة بين أفراد المؤسسة الجمعوية. فالتطوع هنا يحكم العمل الجمعوي، على عكس الانتماء إلى الأسرة أو القبيلة أو مذهب ما. وهو يعني بحسب ما ورد في كتاب: "التطوع الشبابي: شكل بديل للتعليم " ذاك النشاط غير المدفوع الأجر، ويتم اختياره بحرية وعن رغبة، ويتم اعتماده داخل منظمة غير ربحية قد تكون جمعية أو مؤسسة خيرية...الخ[6] فهنا الأمر لا يتعلق بالتطوع فقط، بل يمتد الأمر إلى بنية سلوكية موروثة محتكمة إلى نظم قيمية سائدة وتم تبنيها بالقوة، بحكم أن الفرد ينتمي إلى تلك الأسرة، أو ينتمي إلى أسرة تتبنى طروحات معينة، فتم غرسها. وهذا ما يجعل العمل الجمعوي بهذا المعنى يعتمد اللاربحية انطلاقا من هذا الركن الإرادي في الاشتغال.

[5] مسألة القيم في التنظيمات الجمعوية بالمغرب: نحو مقاربة سوسيولوجية، 2020

[6] Sandrine Cortessis et Autres .Le bénévolat des jeunes : une forme alternative d'éducation, éditions Seismo, Zurich 6.(2019)

ت- البعد المستقل:

كي تتم بنية العمل الجمعوي لابد من اعتماد مبدأ الاستقلالية، التي بموجبها – وكما أكدت على ذلك الباحثة بوخنفوف ياقوت – يشتغل الفرد في إطار من الحرية، بعيدا عن تأثيرات جهات متدخلة من قبيل سلطة الدولة مثلا[7]. والاستقلالية تشمل في أبعادها الكبرى مناحي مادية وتدبيرية، وأيضا تنظيمية حتى تتمكن من أداء وظيفتها بالشكل الذي يتم من خلاله تعزيز البنية القيمية المجتمعية، وفق قناعة الأفراد المنتسبين.

ث- البعد الأخلاقي:

وتتبدى معالم هذا الركن بحسب الباحثة بوخنفوف ياقوت من خلال اعتماد بنية أخلاقية كفيلة بتحديد إطار العلاقة بين المؤسسة الجمعوية وشركائها، وكذا بين منتسبيها.وهنا لابد من التنصيص على أن هذا الركن الأخلاقي يعتبر مهما، لكونه يؤسس للمبادئ التي ينطلق منها المجتمع المدني في بنيته العلائقية والتي تتوزع بين المنافسة، التسامح، القبول بالآخر، التضامن، التآزر.

إن هذه الأركان الأربعة مجتمعة تشكل نواة أساسية لبلورة عمل جمعوي، يشتغل وفق ضمانات الانخراط الفعلي في الهم الجمعي، باعتماد المبادئ السامية، وبعيدا عن كل المؤثرات التي تمس في مصداقيته.

3- خصائص العمل الجمعوي

من بين الخصائص التي ترتبط بالعمل الجمعوي نجد احتكامه إلى التطوع كآلية لتصريف اهتمامات وقيم رواده المبنية على الرغبة في خدمة المجتمع بدون أجر، وفق اختيار حر معبر عنه، ويتخذ أشكالا عديدة بحسب ما جاءت به الباحثة الفرنسية "ماري جورنوا Marie Journois[8] انطلاقا من الاستناد إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو خيرية...الخ. فالبعد هنا يُعتبر انسانيا ولا مجال للاعتبارات المادية في تحريك العمل الجمعوي.ومن الخصائص كذلك نجد الاحتكام إلى حرية مؤطرة باحترام القيم الجمعية والقوانين التنظيمية المعتمدة من طرف أجهزة الدولة، ضمانا للاستقرار وتجنب الفوضى، عندما يتعلق الأمر بالحصول على المعلومة، أو مباشرة تحركات وأنشطة تهم المجتمع.بالإضافة إلى ذلك نجد خاصية القدرة على التكيف باعتبارها معيار أساسي محدد للفعالية، بقدر تجذره في البيئة المؤطرة للعمل الجمعوي.

فالقدرة على التكيف يقابلها الجمود الذي يقتل الفعل الجمعوي، ويحد من نمائه وارتباطه بالهم الجمعي.فالفاعل الجمعوي يجب أن تكون له القدرة على الاستمرارية من خلال التنظيم الذي ينتمي إليه، وأن تكون له القدرة على مباشرة التعديلات الكفيلة بتعزيز التكيف، من أجل مواجهة متطلبات المجتمع بنوع من المرونة والاعتدال والإيمان بتقبل الرأي الآخر، والتمهيد للخَلَف من الفاعلين المستقبليين، بشكل يُسَهل الاستمرارية ويُقوي رصيد الخبرة.ومن بين الخصائص أيضا نذكر المسافة الفاصلة بينه وبين كل الهيئات الممثلة للدولة والجماعات، بما يقوي الاستقلالية في اتخاذ القرار بالرجوع إلى القوانين الداخلية المعتمدة والتي تنظم عملية تسلم الموارد المالية من بعض الهيئات لضمان السير التدبيري، ولكن دائما مع الحفاظ على ضمانات التدبير بعيدا عن عوامل التأثير والانحياز.

وطبعا هذا الرهان مرتبط أيما ارتباط بالبنية القيمية التي يحتكم إليها منتسبو التنظيم الجمعوي، بما يؤثث لضوابط رافضة للفساد وللعلاقة البيروقراطية والتسلط، وإلا فإن العمل الجمعوي يكون عرضة للضعف وللاختراق بما يعمق الهوة بين الإرادة والفعل.

ومن الخصائص التي ترتبط بالعمل الجمعوي كذلك اكتسابه لصفة التعقد والقابلية للانتشار الجغرافي. فالتعقد هنا نقصد به احتمال اعتماد مستويات أفقية وعمودية في التسيير، بما يجعل العملية التنظيمية والتدبيرية معقدة، وتستوجب تدخل العديد من الأطراف للتفعيل والأجرأة، وتتبع الانجاز والتقييم.كما أن التنظيم الجمعوي منفتح على إمكانية تأسيس فروع في مختلف المناطق الحضرية والقروية، الشيء الذي يساعد على أجرأة الأهداف المسطرة بشكل أوسع، وتوسيع قاعدة المستفيدين والفاعلين على اختلاف مشاربهم، وكذا الخصوصيات المرتبطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتفاعلون معها. وطبعا لا يمكن إغفال خاصية أساسية متمثلة في عنصر التجانس الذي يطبع التنظيم الجمعوي، فيكون هنا تقييم العمل الجمعوي

[7] الحركة الجمعوية والعمل التضامني،2017

[8] l'engagement bénévole des jeunes, (2008), .

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مرتبطا بمدى تجانس الأفكار بين الفاعلين ضمن مؤسسة واحدة.وهنا يمكن اعتبار العمل الجمعوي سائرا نحو مسار ايجابي كلما كان احتواء الصراع بين أفراد التنظيم مقدورا عليه، بالخضوع إلى آليات الإقناع والاقتناع، والاحتكام للعناصر التي تكون موضوع احترام وتقدير الجميع، اعتبارا لحكمتها وتبصرها.وفي المقابل كلما كانت دواعي الخلافات شخصية ولا تمث إلى المصلحة العامة، كلما كان الصراع أعنف، بشكل يترجم دخول العمل الجمعوي لذاك التنظيم في متاهات الضياع والتخلف.

والتجانس هنا لا نقصد به الخضوع لستاتيكية التقييم، والميل نحو الجمود والثبات على فكرة واحدة، بل الأمر يفرض نوعا من الإبداع والدينامية في آليات التفعيل، بما يقوي عناصر المنافسة، ويفتح المجال أمام الاختلاف البَنَّاء وليس الخلاف الهَدام. وهذا طبعا من شأنه أن يؤسس لتجانس على مستوى تقبل الرأي الآخر، وكذا تجانس على مستوى الهدف الذي يتبناه الجميع، والذي في نهاية المطاف يكون في صالح المجتمع ونظمه القيمية، بما يوحي للحيوية وللتجديد بالمعنى البناء.

4- أهمية وأهداف العمل الجمعوي

لا يمكن بأي حال من الأحوال خروج أهداف العمل الجمعوي عن مبدأ التماهي مع القيم الجمعية.فالمنطلق هنا هو تعزيز الوعي بالفعل الجماعي الكفيل بتقدم المجتمع في مناحي عديدة تصب في اتجاه اهتمامات التنظيمات الجمعوية بشكل عام، بشكل يخلق نوعا من التكامل، انطلاقا من تجميع تلك الأهداف لاستبيان عمق تفاعلها مع متطلبات المجتمع.

إن اشتغال التنظيمات الجمعوية وفق آلية محتكمة إلى التنافس حول التدبير الأمثل ومدى التفوق على مستوى ترجمة الأهداف الكبرى، لا يمكن بأي حال من الأحوال إلا أن يكون أساسا لتقدم الفعل الجمعوي بما يعزز من أدواره، وفقا للتخصصات العديدة التي تدبرها التنظيمات الجمعوية باستحضار ميولات منتسبيها. وتعتبر التنشئة الاجتماعية وفق ذلك أحد مرتكزات اشتغال التنظيمات الجمعوية، انطلاقا من العملية التأطيرية لكل الفئات، بما يعزز الجوانب التواصلية والتفاعلية، وأيضا تَلَقِّي مرتكزات قيمية تصب في اتجاه التشجيع على العمل الجمعوي والاحتكام إلى مقومات الإنصات والترافع المبني على أسس الإقناع والاقتناع. فتكون بذلك التنشئة الاجتماعية بحسب آلان تورين[9] قد مكنت المتلقي من فرص تقييم الاختيار قصد تبنيه بشكل إرادي وليس بشكل قهري اعتبارا لما يحتكم إليه الفرد من نضج، ومن خصائص وقدرات تمكنه من هامش الاختيار انطلاقا من إرادته في الفعل. وبالتالي لا يمكن بحسب آلان تورين القول دائما بالتدخل القوي والقهري للمؤسسات قصد فرض ما قد لا يتماهى وطبيعة الفرد. فهذا الأخير في نظره ليس بآلة متلقية وعاجزة عن إدراك ما يدور حوله[10]. وطبعا هذا الحضور الذي يعتمده العمل الجمعوي يعتبر مكملا لباقي الأدوار المنوطة إلى مؤسسات أخرى كالمدرسة، والأسرة... وبالتالي لا يمكن الحديث عن الفعل الجمعوي كبديل لباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وإنما كامتداد لكل التنظيمات التي تتغيى تعزيز البنية القيمية للمجتمع، والاشتغال على مجالات تربوية، ثقافية، ترفيهية، فنية، رياضية وتنموية تروم إعداد طاقات متواصلة، ومؤمنة بآلية التكامل والارتباط بالآخر في سبيل الدفع قدما بالمجتمع الذي ينتمي إليه، باستحضار امكانياته التواصلية، وعناصر تدخله الإجرائية، من قبيل تجاربه، حنكته، بعد نظره، ومدى قدرته على بناء استراتيجية الاشتغال القائمة على الفعل الجماعي البناء.

إننا بهذا المعنى أمام آلية متميزة بالسرعة والمرونة وقلة التكاليف، بشكل يعمق أهدافها الكفيلة بتلبية احتياجات المجتمعات واشباعها، انطلاقا من خصوصية الفعل الجمعوي القائم على تعبئة الجهود الفردية والجماعية، بما يمكن من خلاله الوقوف إلى جانب الدولة في مواجهة بعض الأزمات.كما أن العمل الجمعوي هو إجابة عن قدرة الفرد على التماهي مع الفعل الجماعي من خلال مساهمته الايجابية، واكتشاف عناصر القوة فيه.وهذا أيضا يعتبر من رهانات العمل الجمعوي الذي تشتغل عليه، تعميقا لأسس ثقافة المشاركة الجماعية، وتعزيز الفعل الديمقراطي.

والعمل الديمقراطي يشتغل أيضا وفي أبعاده الكبرى على شغل الأوقات الحرة للمستفيدين، بما يساهم في تنمية قدراتهم وكفاءاتهم، بل وحمايتهم من الأوبئة الاجتماعية والنفسية المتربصة بهم.وما يعمق هذا الطرح هو قوة الاستعداد لدى المستفيدين مادام الفعل التطوعي هو الذي يحكمهم، وطبعا

[9] آلان تورين، Alain Touraine عالم اجتماع فرنسي، مؤسس سوسيولوجيا الفعل، ومناهض لطروحات اوغست كونت ودوركهايم بشكل خاص
[10] التنشئة الاجتماعية وتحدي التغيرات القيمية بالمغرب: المدرسة والمجتمع،(2020) .

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

هذا الأخير لن يتقوى ايقاعه دون إرادة قوية من الفاعل الجمعوي نفسه، الذي يشتغل على المبدأ العام القائل باستثمار الكفاءة، والتوجيه الايجابي لطاقة المتطوع، بما يكمل شخصيته ايجابا، ويعزز لديه الايمان بأهمية وقيمة العمل الجماعي، ودوره في الإحساس بالانتماء، والقدرة على خدمة النظم القيمية ايجابا، والتي لن تتأتى دون إشراكه في رسم الخطط وصنع السياسات.وهذا يعتبر من الأهداف الكبرى للفعل الجمعوي.هذا بالإضافة إلى اشتغال العمل الجمعوي على رهان البناء النفسي والاجتماعي، من خلال اكتساب الخبرات وصقلها، بشكل يعزز أسس العمل المشترك وينمي قيم التعاون والمشاركة الفاعلة.

5- أسس نجاح الفعل الجمعوي

إن قدرة العمل الجمعوي على بلورة معالم نجاح باهر في ارتباطه بالأهداف الكبرى المسطرة، لن يتأتى دون استحضار مجموعة من الأسس والمبادئ، التي تعتبر حجر زاوية الفعل الجمعوي المؤطر، والقريب من الهم الجمعي، اعتبارا لاحتكامه لآليات الأجرأة، ووضوح منطلقات اشتغاله.ويمكن هنا حصر بعض من هذه الأسس في:

أ. اعتماد مشروع قابل للأجرأة

هنا لابد للعمل الجمعوي من تبني مشاريع بعيدة عن التخييل، وقريبة من الموضوعية، وتتسم بقابلية أجرأتها ليس فقط بتوفير الموارد المادية، ولكن أيضا بالاعتماد على الثروة البشرية اللازمة. وهنا نستحضر ما أكد عليه الباحث حسنين توفيق إبراهيم عندما ذهب إلى القول بأن المشكلة في التنمية عموما ليست في قلة الموارد المادية، ولكن في كيفية إدارة تلك الموارد، بما يعنيه ذلك من ضرورة الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري القادر على ترجمة المشاريع باحترافية[11]، وإلا فإن تحرك التنظيم الجمعوي سيكون ارتجاليا بما يعمق الهوة بين الإرادة وآليات التنزيل، لأن الأمر هنا سيكون متعلقا بغياب استراتيجية الاشتغال المبنية على تبني برنامج واقعي يتماهى وخصوصية الفئة المستهدفة ومتطلباتها بعيدا عن العشوائية والتلقائية غير المدروسة. وهذا طبعا لن يتأتى دون الاحتكام إلى رؤية عميقة للاشتغال تقف عند الأهداف الكبرى المسطرة، والأبعاد الكبرى التي تربط العمل الجمعوي بالنظم الجمعوية. والرؤية التي نقصدها هنا تتغذى على مرجعية المنتسبين إلى الفعل الجمعوي، وتستمد قوتها من شغف الفاعلين الجمعويين، وسعيهم إلى ترجمة الشغف إلى استراتيجية موضوعية محتكمة إلى قابلية التنفيذ. كما قد تكون الرؤية وليدة الشعور بالمشاكل المبسوطة في المجتمع، والتي يراهن الفاعل الجمعوي على تجاوزها، كعرض خدماتي يقدمه للمجتمع بناءا على التجارب والخبرات المحتكم إليها سلفا. إن الرؤية بهذا المعنى تركز على المستقبل، وتتسم بالوضوح وتنسجم مع امكانيات الفعل الجمعوي انطلاقا من تركيزها على هدف سامي، يستمد قوته وحضوره من التحدي الذي تُطبع به الرؤية، والذي يختصر في الايمان بأن الوصول إلى رؤية متكاملة ليس بالشيء الهين، وإنما يتطلب توظيف خاصية التعلم والتطلع إلى الأفضل من أجل تحديد الأولويات ودعم عملية التخطيط للمستقبل.

إن التمهيد لطريق سلس نحو أجرأة الفعل الجمعوي رهين أيضا بطبيعة القيم المؤمن بها ومدى حضورها كقناعة لدى المنتسبين إلى العمل الجمعوي، على اعتبار أن القيم هي مقدمات أساسية لطرق التعامل والسلوك المتبع في التعامل.فالقيم هنا هي المحرك الأساسي للعمل الجمعوي، من أجل تتبيث القرارات المتخذة والتي تكتسي طابع الإلزامية، انطلاقا من أنها تصبح مترجمة لهوية الفاعل الجمعوي.وهنا نستحضر مثلا قيم المبادرة، الشفافية والمساءلة، احترام وقبول الآخر وتقدير التنوع الخ....

[11] بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية،(1992).

ب. الانخراط الكلي من أجل تحقيق الهدف

لا يكفي أن يكون الفاعل الجمعوي محتكما إلى برنامج قابل للأجرأة، ولكن الضرورة تقتضي أيضا تطعيم ذلك البرنامج بوعي واقتناع كلي بأهداف العمل الجمعوي، باستحضار قيم التعاون والتكامل بين مكونات الفعل الجمعوي سواء في إطار داخلي أو بيني، ارتباطا بمؤسسات جمعوية أخرى من أجل تكريس الانفتاح وكسر الانعزال على الذات.وهذا من شأنه تجاوز مطبات الخلاف، وما تولده من صراعات عقيمة هي وليدة حسابات ضيقة لا تخدم العمل الجمعوي في شيء، انطلاقا من تجميد آليات تحقيق الهدف، والتي يشكل الايمان بها أحد مرتكزاتها.
ويعتبر اعتماد الشفافية في التدبير المالي والإداري أيضا أحد الأسس المترجمة للانخراط الكلي في رهان تحقيق الهدف، على اعتبار أن ذلك يدخل في إطار عقلنة التسيير، وتوجيه الإمكانيات المتاحة نحو الهدف المنشود.وهذا من شأنه توليد مبادرات جديدة تروم البحث عن منافذ للتمويل، وبسطها بكل شفافية، سواء تعلق الأمر بالانفتاح على القطاع العام ممثلا في الدولة والمؤسسات المنتخبة، أو تعلق الأمر بالقطاع الخاص المؤمن بالهوية المواطناتية من خلال تفعيل آليات الفعل الجمعوي المعزز لنظم المجتمع بشكل عام.

ت. القيادة المؤهلة للتدبير

حيث لن تكتمل أركان العمل الجمعوي دون الاحتكام إلى قيادة تدبيرية في المستوى، تكون مؤهلة لتحقيق الأهداف المسطرة. ومعنى القيادة يتمحور حول *" النشاط الذي يمارسه شخص ما، يحتل موقعا وظيفيا على هرم رأسي، يتيح له الموارد اللازمة ليقود "*[12]. وهذا لن يتأتى دون أن يكون الاعتبار التكويني حاضرا بالموازاة مع الخبرة الكفيلة باختيار وتبني استراتيجية الاشتغال.
إن القيادة المؤهلة بهذا المعنى هي محرك الفعل الجمعوي، وإلا فالتدبير سيكون مشوبا بالعشوائية والارتجالية، وهذا من شأنه اضعاف حضور العمل الجمعوي كآلية للاستجابة لاحتياجات المجتمع.وفي هذا الإطار لا بد من استحضار خصوصية الكاريزما، ومدى الاستعداد للتعاون والانصهار في قرارات الجماعة، والتناغم مع العمل الجماعي انطلاقا من القبول بالرأي الآخر، كأساسيات وجب الاحتكام إليها لتوصيف القيادة المؤهلة إلى جانب ما ذكر سالفا من اعتماد بعد نظر في التدبير، باستحضار عناصر التشاور والتعاون وتكريس ثقافة الحوار البناء.

ث. الرجوع إلى القانون الأساسي والقوانين الداخلية في التدبير

يعتبر العمل الجمعوي مؤطَّرا بشكل سليم عند استناد هيئة التدبير وكذا قواعده بمقررات القوانين الأساسية والداخلية، باعتبارها من المرتكزات التي تعلي شأن الفعل الجمعوي، وتضعه في المسار الصحيح، القائم على احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية، الكفيلة بتجاوز الجمود على مستوى أجهزة المؤسسات الجمعوية.وهنا لابد من الايمان بضرورة إصباغ الحيوية على الفعل الجمعوي، من خلال احترام تواريخ الجموع العامة، وكل المواعيد التقريرية والتنظيمية، حتى يكون الفاعل الجمعوي مستندا في تحركاته على أسس واضحة، تشجعه على مزيد من الارتباط بقيم التطوع والتعاون والعمل الجماعي، وفق آلية الحكامة الضابطة للجانب العلائقي، في ارتباط العمل الجمعوي بالنظم المجتمعية، بما فيها الرهان على الديمقراطية في التدبير، والتداول على التسيير.

[12] القيادة: مقدمة قصيرة جدا،(2013)،

ج. تبني مبدأ تقييم الاشتغال من أجل التقويم

يعتبر مبدأ تقييم الأنشطة المنفذة من أساسيات نجاح العمل الجمعوي، انطلاقا من الفرصة التي يتيحها للوقوف عند جوانب القوة والضعف، وتوظيف ذلك من أجل المشاريع المستقبلية.إن مبدأ التقييم هنا هو آلية لإعادة النظر في استراتيجية الاشتغال عندما يستشعر الفاعل الجمعوي المدبّر بعض القصور في الانجاز، أو عدم تحقيق نسب عالية من الأهداف المسطرة.كما يُعد أساسا للارتباط بصيغ تدبيرية معينة عند استشعار تحقق الأهداف بشكل مرضي. إن أي عمل جمعوي تم تأطيره بترسانة من قواعد التقييم لابد أن يكون قادرا على اعتماد لغة مفهومة، وأسس من التواصل الايجابي مع المجتمع الذي ينتمي إليه، اعتبارا لما يضفيه من روح تقويمية لكل التحركات الرامية إلى الاستثمار في الكفاءات المتوفرة، والإمكانيات المادية المرصودة، والشراكات المنجزة.

ح. ارساء قنوات التواصل مع الشباب

الحديث عن قناة التواصل مع الشباب هو حديث عن أحد الدعائم الأساسية المعززة لحضور الفعل الجمعوي، انطلاقا مما يحتكم إليه الشباب من طاقة خلاقة على مستوى البرمجة، وآليات التنفيذ المؤطرة بروح التجديد. فهم يمتلكون *" الإبداع والقدرة على إحداث التغيير، لما فيه خير لأنفسهم ومجتمعاتهم وبقية العالم "*. وهنا لابد للفاعلين المدبرين للشأن الجمعوي أن يعززوا قنوات التواصل مع الشباب، لأنهم هم من يمنحون الحياة للعمل الجمعوي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتبني قضايا تهمهم في الصميم.فالضرورة هنا تقتضي إشراكهم في كل ما يهمهم، ومساعدتهم على التعبير عن ارهاصاتهم، وصيغ ترجمة أحلامهم باعتماد مواعيد محددة تخصص للاستماع إليهم عبر منصات تواصلية عديدة ومتنوعة، قصد ضمان انخراطهم الفعلي في كل ما يروم تعزيز بنية النظم القيمية التي تهم المجتمع، والتي تعتبر في نهاية المطاف من عناوين التحركات التي يقوم بها الفاعل الجمعوي.الشباب بهذا المعنى مصدر الدماء الجديدة التي يحتاجها العمل الجمعوي للرقي بنفسه، وكسب رهان تحقيق الأهداف المسطرة باستحضار خصوصياته، ورغبته في الشعور بأهمية حضوره، وقدرته على التغيير والتجديد والتأثير القوي في المنظومة المجتمعية ككل.

6- معيقات العمل الجمعوي

بالرغم من الأدوار المنوطة إلى العمل الجمعوي، إلا أنه لا زال يعاني من مجموعة من المعيقات التي تحد من حركيته، ومن دوره الطلائعي الذي يستهدف النظم المجتمعية متضمنة تعزيز الوعي الثقافي، السياسي، والاجتماعي.ومرد ذلك معقد ومتشابك، إلا أننا يمكن اعتبار تلك الصعوبات مترجمة للأزمة الشاملة والبنيوية التي يعاني منها المجتمع ككل، بشكل انسحبت على كل المؤسسات المؤطرة له، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار يمكن على سبيل المثال لا الحصر جرد بعض المعيقات في:

أ- تعقد المساطر الإدارية: وهنا يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أن "*حرية تكوين الجمعيات تصطدم في الواقع بعدد من الممارسات الإدارية التي لا تلتزم بتطبيق المقتضيات القانونية في بعض الأحيان* "[13]. *وهذا طبعا من شأنه أن* يحد من حضور العمل الجمعوي بشكل ايجابي في المجتمع. ومن ذلك اعتماد بنية قانونية معقدة بدءا بالتحقيقات التي تباشر في حق أعضاء المكتب، وصولا إلى التماطل في تسليم وصولات الإيداع، وبالتالي عدم أحقية الممارسة الفعلية، بالرغم من أن المشرع وفي إطار نظام التصريح وليس الترخيص بخصوص تأسيس الجمعيات، ومن خلال الفقرة الثانية من الفصل الثاني من ظهير الحريات العامة يبيح تلك الممارسة مباشرة بعد انصرام شهرين من تاريخ وضع الملف القانوني، ولو لم يتم التوصل بالوصل النهائي. كما أن التحرك في اتجاه اعتماد أنشطة ذات طابع خيري إحساني

[13] وضع ودينامية الحياة الجمعوية، (2016)

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

غالبا ما يُقابَل بنوع من التعقيدات الإدارية، بشكل يعرقل حضور الفعل الجمعوي في قلب الأنشطة ذات الطابع التضامني، بالرغم من أن تلك التعقيدات الإدارية قد تكون مبررة في بعض المحطات ارتباطا بالهاجس الانتخابي، أوخلفيات الاستقطاب لدواعي قد تتخذ مسارات أخرى مرتبطة بأنشطة مشبوهة ذات نفحة تخريبية. كما أن تجاذب الدولة والمؤسسات الجمعوية يؤسس لانعدام الثقة، فيسعى كل طرف إلى اظهار مكامن قوته، بشكل لا يخدم منطلقات الفعل الجمعوي في نهاية المطاف.

ب- غموض ماهية العمل الجمعوي لدى الكثير من أفراد المجتمع، طبعا يؤثر في ايقاع تحركاته. ومرد ذلك هو التعتيم الإعلامي الممارس على الفعل الجمعوي البناء، بشكل يحول دون الوقوف على الرؤية السوسيولوجية التي ينطلق منها في ارتباطه بأدواره المفترضة. وفي المقابل يتم تثمين التحركات ذات الطابع الجمعوي المائع. إننا وفق هذا المنظور أمام طروحات ملغومة تنظر إلى العمل الجمعوي كآلية لاستنهاض الهمم، وربط الفعل الجمعوي بالوعي الشامل بمبدأي الحق والواجب كنتيجة، وبالتالي تتحرك الآلية الإعلامية لإضفاء الحضور الثانوي عليه، بخلفية كبرى تتمثل في الحد من التعاطي معه من قبل الأفراد الذين ينظرون إلى العمل الجمعوي كمدماك للتغيير والثورة على الفكر المحجر بعقلية رجعية تُمَيِّع المبادرات الجادة وتقبل بكل الأنشطة التي تدخل في إطار تزجية الوقت لا أقل ولا أكثر.

ت- معاناة العديد من مؤسسات المجتمع المدني من مشاكل مرتبطة بالتمويل والدعم الكفيل بتعزيز أنشطتها، إذ إن *" نجاح هذه المنظمات يتوقف وبدرجة كبيرة على نجاح الإدارة المالية، ومقدرتها على تدبير التمويل اللازم للاستمرار وتطور عملها"* [14]. ينضاف إلى ذلك عائق الحصول على مقرات ملائمة وتجهيزات ضرورية لتركيز أنشطتها وضمان استمراريتها.[15] وهذا ما يساهم في تراجع تدخل العمل الجمعوي إلى جانب باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الشيء الذي يفسر تراجع الفاعل الجمعوي عن الأدوار المنوطة إليه، والاقتصار على أنشطة اعتيادية، غالبا ما تتخذ طابعا تواصليا بسيطا يدخل في إطار الترفيه، وبعض المحطات التكوينية المحتشمة دون الوصول إلى تحقيق مشاريع تهم البنية المجتمعية بشكل متجذر، يلامس هم فئات عريضة من المجتمع من قبيل تدخل العمل الجمعوي لمجابهة البطالة، واعتماد تكاوين ذات طابع مهني محترف ومؤطَّر بإمكانيات لوجستيكية مهمة.

ث- معاناة العمل الجمعوي من تراجع كبير على مستوى ثقافة التطوع، حيث يؤكد الدكتور مدحت محمد أبو النصر بأن المجتمع يعرف عزوفا كبيرا عن العمل الاجتماعي. ومرد ذلك عدم مسايرة المناهج التعليمية والمؤسسات الدينية للفعل التطوعي بشكل ترسخه في ذهن الناشئة، من خلال أنشطتها التي تباشرها في ارتباطها بالمجتمع[16]. وهذا ما ساهم في تعميق الهوة بين الشباب والفعل الجمعوي المبني على الاستثمار في الوقت الحر بشكل تطوعي، كفيل بتعزيز النظم القيمية، والتأثير في بنية المجتمع بشكل ايجابي.

ج- قلة أو انعدام التجربة لدى مسيري المكاتب المؤطرة للعمل الجمعوي، الشيء الذي ينعكس سلبا على المردودية ارتباطا بالأهداف المسطرة وصيغ تنزيلها. وهذا ما يضرب في الصميم استراتيجية الاشتغال، ويُبقي العمل الجمعوي في مراتب متدنية من حيث النجاعة. هذا بالإضافة إلى القصور على مستوى اعتماد التنظيم الإداري، واحترام مقتضيات القوانين الأساسية والداخلية في العديد من المحطات والاستحقاقات التي تضع الديمقراطية والمقاربة التشاركية في مأزق يمس بالشعارات المتبناة، ويُفقد الفعل الجمعوي مصداقيته التي تعتبر أساسا للمساهمة في تعزيز البنى القيمية للمجتمع، انطلاقا من تبني روح الفريق من داخل مؤسسات المجتمع المدني.

[14] إشكالية تدبير الموارد المالية والبشرية الموجهة للعمل الجمعوي – حالة المغرب – (2019).
[15] تقرير حول البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح،(2011).
[16] إدارة منظمات المجتمع المدني، (2007).

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ح- انحسار العمل الجمعوي في المدن والحواضر بشكل أكبر، وهذا من شأنه أن يُفقده مصداقية التعاطي مع أهداف التنمية المجالية بشكل عادل، على اعتبار أن سكان البوادي هم أيضا أحوج ما يكونون إلى المؤسسات التي تكتسي بعدا تطوعيا في تحركاتها، بشكل يساهم في الرقي بالمجتمع المحلي البسيط المفتقر في غالب الأحوال إلى البنية التحتية، وإلى مجموعة من شروط العيش. إن اجتهاد المؤسسات الجمعوية يجب أن ينصب في اتجاه اعتماد شراكات مع الدولة والمؤسسات المنتخبة، بغية تقديم خدمات لسكان البوادي، مساهمة منها في الحد من الهجرة، وتقوية رصيد الإحساس بالانتماء، بما من شأنه تعزيز الهوية الوطنية.

خ- التعاطي مع الممارسة الكمية أكثر من النوعية، وهذا في حد ذاته يعتبر مشكلا كبيرا يحد من فعالية العمل الجمعوي، ويكسبه طابعا شعبويا فرجويا أكثر من السعي نحو التجويد، وهذا على كل حال لا يخدم رهانات المجتمع القائمة على الرقي بمعيش الإنسان، وتعزيز حضوره في مناحي عديدة مرتبطة بما هو ثقافي، اجتماعي، خدماتي، تربوي...الخ.

د- تغليب الاشتغال وفق الذهنية الخدماتية، عوض توسيع دائرة الاشتغال إلى تبني ذهنية تنموية التي تتطلب اعتماد برامج واعدة، مبنية على تخطيط محكم، يستمد قوته من قناعة الجميع بالتحول الذي تستوجبه ضرورة الارتقاء بالمجتمع، وبالأدوار المنوطة إلى مؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز قدرات الفاعل البشري، باعتباره في نهاية المطاف هو محرك التنمية، بحكم الرؤية التنموية التي تفرض نفسها كرهان للرقي بالعمل الجمعوي، من موقعه قوة اقتراحية وأيضا تفعيلية لبرامج التنمية بمفهومها الشامل، حتى لا تكون الهوة قائمة بين محطات التنظير والتطبيق.

ذ- النظرة الدونية التي تصاحب تعامل المؤسسات المانحة مع المؤسسات المشتغلة في الحقل الجمعوي، والتي تتسم بالتعامل الإحساني بدل أن يكون الإطار المحتكم إليه هو الشراكة PARTENARIAT، بما يعنيه ذلك من احترام امكانيات كل طرف، وتقدير مساهمته في إنجاح وتفعيل المشاريع المعتمدة، كل من موقعه، تماشيا مع روح الدستور المغربي الذي ينص على الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة.

وطبعا هذا التعامل الدوني يقزم من حضور الفاعل الجمعوي، وفي نفس الوقت يكرس التبعية، وطغيان القيم المادية على حساب التجويد الذي تنادي به كل الهيئات المشتغلة في الحقل التنموي، والحاملة لِهَمّ الدفع قدما بالنظم المجتمعية.

طبعا هذه الاكراهات الواردة ما هي إلا غيض من فيض، وكلها تشكل عوامل تطيح بالفعل الجمعوي، وتحد من تألقه على مستوى ترجمة الأهداف إلى اشباعات تُحقَّق لفائدة المجتمع، خاصة وأن حقول اشتغال المؤسسات الجمعوية متعددة، وتشكل ما هو تثقيفي، تنموي، تربوي، اجتماعي، رياضي... وهذا من شأنه المساهمة في تدعيم الاستقراروالأمن بالمجتمعات، بما يخدم الصالح العام.

7- الشباب والعمل الجمعوي

تعتبر التنظيمات الجمعوية من أهم المؤسسات التي تلعب دورا تنشئويا رائدا كفيلا بتأطير الشباب، واستيعاب احتياجاته في أفق اشباعها. إذ تمنحهم الثقة في النفس، وتمكنهم من أخذ الكلمة في الأماكن العمومية والاهتمام بقضايا المواطنين

ومن هنا تبدت أهمية بروز دراسات تهتم بطبيعة العلاقة التي تجمع بين الطرفين، بهدف تحليل ذاك الترابط الكفيل بالوقوف عند حدود التجاذب والتنافر ومن يؤثر فيمن، خصوصا وأن الشباب يحتكمون إلى خصوصيات تجعلهم في ارتباط وثيق بالدينامية، والرغبة في التجديد والتغيير، بشكل يؤسس لمشاركة خاضعة للتقييم عندما يتعلق الأمر بالشأن العمومي.

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كما أننا ومن خلال الترابط المفترض بين الشباب والعمل الجمعوي نسائل المنظومة القيمية المحددة لذاك الترابط، للوقوف عند ايقاع تأثيرها، وأيضا لمعرفة مدى تأثر تلك النظم القيمية بالجانب التفاعلي للشباب، انطلاقا مما يوفره العمل الجمعوي من فرص تواصلية ممهدة للتعديل والتغيير.

إن العمل الجمعوي ليس وليد اللحظة في المجتمع المغربي، بل مر من مراحل عديدة حكمت علاقته بأفراد المجتمع، فكان بين التقدم والتعثر على مستوى مواجهة عقباته البنيوية، وكذا ما ارتبط بالعوامل الموضوعية التي كانت حاسمة في تحديد معالم تأثيره في النظم القيمية وتأثره بها. وتؤكد هناء شريكي بأن ظهير 1958يعتبر من القوانين التي استمدت أسسها من روح القانون الفرنسي، بشكل جعل رواد الحركة الوطنية يعتبرونه خطوة مهمة في بناء المجتمع الديمقراطي ودولة المؤسسات[17]. وكان تعديله سنة 1973 بمثابة انتكاسة تطلبت نضالات عديدة في سبيل تمكين المجتمع المدني من تأطير قانوني يؤثث لارتباط وثيق بالمجتمع من موقع الحق والواجب. إلا أن الملاحظ هو غياب مؤسسات جمعوية تشتغل بشكل مباشر على الهم الشبابي، في مقابل بروز تخصصات فضفاضة مفتوحة في وجه الجميع.وطبعا هذا لا يساعد على فهم ماهية الشباب بشكل أفضل، خصوصا أمام الوقوف في وجه أي طموح لشغل منصب بمكاتب تلك الجمعيات من طرف الشباب في البدايات الأولى لظهور المؤسسات الجمعوية، الشيء الذي ينظر إليه في غالب الأحيان على أنه تطاول ضد النظم القيمية التي تمجد الشخص الأكبر.وهذا بطبيعة الحال لن يساعد على ارتباط الشباب بالعمل الجمعوي، وسيؤسس لعزوف تام عن العمل من داخل الجماعة، بما يجعل استراتيجية الاشتغال منغلقة على ذاتها، وتعيد نفسها اعتبارا لخصوصية الشباب القائمة على الدينامية، واعتماد التأثير والتغيير في كل المحطات التي يؤثثها بوجوده.

ومع توالي السنوات بدأ الشباب يفرض نفسه في العديد من المؤسسات الجمعوية، انطلاقا من عدم قبوله بالاستكانة.إلا أن ذلك لم يصل إلى المستوى الذي يمكن معه القول بوجود فضاء جمعوي حقيقي يعكس مكانة الشباب، أمام ما توفره تلك الفضاءات من فرص للترفيه واعتماد بعض الأنشطة الاجتماعية والفنية المحدودة، والتي يمكن أن يكون لها وجود في مؤسسات أخرى، وهذا ما حدا ببعض الباحثين المهتمين بالشأن الشبابي إلى الحسم في عدم وصول تلك المؤسسات إلى مرتبة تكون فيها لسان حال فئة الشباب، لأن ذلك يتطلب تجدرا لحضور التنظيم الجمعوي كنسيج محتكم إلى استراتيجية واضحة، تتبني على تحليل خصائص الشباب واعتماد مبادرات اشراكية لهم، دون مزج ذلك باستهداف فئات أخرى تحتكم إلى خصوصيات مغايرة، ولها متطلبات مختلفة كما هو الحال مع التنظيمات الجمعوية المشتغلة حاليا.

وارتباطا بحضور الشباب داخل الهياكل التنظيمية للفعل الجمعوي يرى الباحثون أن الشباب ليس لهم حضور قوي على مستوى الجانب التدبيري لمكاتب المؤسسات الجمعوية، مقارنة مع حضور هذه الفئة على مستوى التنزيل للبرامج وتدعيم الجانب التنظيميوهذا يؤكد هاجس إبعادهم عن مواقع القرار اعتبارا لخصوصيتهم، ولكونهم مصدرا للإزعاج، بالنظر إلى عدم قبولهم بالقوالب الجاهزة، ورغبتهم الجامحة دوما في الثورة على الجمود. وهذا بطبيعة الحال يناقض كل القناعات المعلنة من طرف القيادات الجمعوية، والتي تؤكد في كل مناسبة على أهمية تشجيع الشباب على الفعل من موقع التسيير تكريسا لتداول السلط، وفتح المجال أمام اعتماد التجارب التدبيرية.وهذا التناقض يترجم حجم الاضطراب القيمي الذي تعيشه المجتمعات، والذي يبلغ مداه بإقصاء العنصر النسوي بشكل أكبر، مقارنة مع العنصر الذكوري، الشيء الذي يظهر طبيعة النظر إلى المرأة التي يجب أن يقتصر دورها في المؤسسات الجمعوية على تأثيث المشهد، وتعزيز آليات التنظيم.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن تفيئ الشباب بحسب مدى ارتباطهم بالعمل الجمعوي أظهر وجود صنف من الشباب له دراية بوجود مؤسسات جمعوية تستقبل الشباب ضمن طواقم اشتغالها، إلا أنهم لا يقومون بأية مبادرة للانخراط، على اعتبار أن ذلك ما هو إلا مضيعة للوقت. وفي المقابل يعتبرون بأن الأولوية يجب أن تعطى للدراسة أو العمل، وفي أحسن الأحوال اختيار الفضاء الافتراضي لتفريغ شحناتهم التواصلية.

إننا إذن أمام تراجع للتواجد الشبابي في الفعل الجمعوي بعد أن كانوا إلى عهد قريب خلال فترة الاستعمار هم من يوكل إليهم أمر تسيير المجتمع، وحمل مشعل التغيير بشكل ينحو نحو الكمون، وتجميد القيام بالدور المنوط إليهم من موقع الفعل التدبيري بفعالية تتماشى والإمكانيات التي يحتكمون إليها.ومرد ذلك اشتغال التنظيمات الجمعوية على إعادة انتاج التمثلات الاجتماعية للأعمار، بما يعطي القيادة والريادة للأكبر سنا، وتأكيد الكفاءة باعتماد الخبرة، وتموقع الشباب كمستقبلين فقط لتوجهات وتوجيهات القادة الكبار، بشكل تؤجل فيه كل طموحات الفعل والتأثير في النظم المجتمعية.وهذا ما يجعل هذه الطاقات المتوقفة تتجه كما أكدت على ذلك الباحثة هناء شريكي إلى تفريغ شحناتها عبر تشبيك علاقاتها في إطار

[17] الشباب المغربي والعمل الجمعوي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم، (2015)،.

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مجتمعات افتراضية تعطي هامشا من الحرية، وإمكانية انطلاق طموحات الفعل في المجتمع ولو افتراضيا بشكل تتأسس خلاله قوة موحدة، قد تترجم إلى قرارات وخطوات تتبدى من خلال مواقف يتم تبنيها، في انتظار أول شرارة للتنزيل على الواقع دون الخضوع لتنظيم، ولا لتوجيه في صفوفها. وهذا ما ينذر بعواقب قد تمس النظم القيمية واستقرار المجتمع.

إن ما نعاينه اليوم من عزوف للشباب عن العمل الجمعوي، إنما مرده إلى اللامبالاة التي يتلقونها في مسارهم التفاعلي مع الهم الجمعي، وطبيعة النظرة التي تؤطر ارتباط أفراد المجتمع بهم، والتي تعتبرهم في بداية المشوار الحياتي، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة ضبط حماسهم، وتأطير تحركاتهم. والأصل أن يكون العمل الجمعوي وعاءا لصقل مواهبهم، وتأهيلهم للفعل الايجابي على مستوى التدبير بما يمكنهم من مصالحة مع ذواتهم، وتقديم قراءات مضبوطة لأشكال تفكيرهم، بما يؤسس لاندماجهم الايجابي في المجتمع إبداعا وإنتاجا، خصوصا وأننا أمام فئة يراهن عليها في الدول المتقدمة من أجل الدفع بالعجلة التنموية إلى الأمام، انطلاقا من تمكينهم من آليات كفيلة بتفعيل قدراتهم المعرفية، وتنزيلها بالشكل السليم. وبالوقوف عند أهم العقبات التي يتعرض لها الشباب في ارتباطهم بالفعل الجمعوي، نجد أنهم يعانون من لبس على مستوى ضبط حدود التقارب والتباعد بين ما هو عمل جمعوي وما هو عمل سياسي.وهذا ما يجعل هذه الفئة في موقع تكون فيه آلية لتصريف الخلفيات السياسية وإيديولوجية التنظيمات التي تنتمي إليها ليس أكثر· كما أن البرامج التي تتقدم بها المؤسسات الجمعوية المدبرة من طرف الشباب غالبا ما لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام الموجه إلى التنظيمات المؤطرة تدبيريا من طرف الفئات الكبيرة، وذلك اعتبارا للوصم اللصيق بفئة الشباب، والذي لا يخرج عن حداثة التجربة، وعن الاندفاع الزائد غير المحسوب، بشكل يجد فيه الشباب أنفسهم أمام حيف على مستوى التعاطي الديمقراطي والموضوعي مع الترافع المقدم من طرف تنظيمهم . كل هذا يقتضي نوعا من التواصل الايجابي المنبني على فتح واسع لقنوات كفيلة بتعزيز الثقة حول العمل الجمعوي، وتشجيع الانخراط فيه من أجل بسط مشاكلهم، والإحاطة علما بكل ارهاصاتهم. كما أن الضرورة تقتضي عدم احتكار المناصب داخل المكاتب، واعطاء فرصة للتداول قصد تجديد الدماء.وهذا لن يتأتى دون اعتماد ثقة كبيرة ومؤطرة بقدرات الشباب على التسيير، ومرافقتهم دون وصاية قاتلة حتى يتمكنوا من استعادة مكانتهم ومصداقيتهم، بما من شأنه أن يعزز دورهم في الدفع قدما بالمجتمع، تأسيسا للدينامية المطلوبة المترجمة للحس الاحترافي في التعاطي مع الفعل الجمعوي.هذا إلى جانب مواكبة طموحات الشباب وصقل حسهم التدبيري انطلاقا من اعتماد برامج تكوينية لفائدتهم، ضمانا لتجديد النخب بكثير من الفعالية.

إن الرهان إذن يتمثل في تحويل الفكر الانفرادي إلى فكر جماعي، أي التحرك بصيغة الجمع بما يخدم المجتمع، ويحد من عناصر الاختلاف ويؤسس لثقافة الحوار. وهذا ما يمهد لتنمية المهارات التواصلية والإبداع الاجتماعي، مع ما يعنيه ذلك من قدرة على الفعل الايجابي على مستوى تقديم الحلول بعد التعرف على احتياجات المجتمع والسعي إلى اشباعها بحس دينامي، متشبع بقيمة الانخراط الفاعل.وهذا من شأنه المساعدة على تقلد المسؤولية في المستقبل باحترافية مبنية على تراكم الخبرة، وامتلاك آليات التدبير والتسيير والفعل من داخل المؤسسات.

وحتى في الحالة التي يكون فيها الشباب آلية تفعيلية للبرامج المعتمدة لفائدة المجتمع في مناحي عديدة تهم ما هو بيئي، اجتماعي، تربوي، رياضي وغير ذلك، يجب أن يكون تموقعهم مبنيا على الايمان بقدراتهم، وبكفاءتهم، بشكل يمكنهم من التنزيل الرصين لرؤية الهياكل المسيرة دون تغييب ذات الفاعل ميدانيا، وهنا نقصد ذاك الشاب الذي يتفاعل مع الهم الجمعي، ويبدأ في تملك آليات كفيلة بفهم خصوصيات مجتمعه، والفئات المستهدفة.وهذا بطبيعة الحال سيكون له وقع على شخصيته، بما يخدم جوانبه الاجتماعية والنفسية في أفق امتلاك أدوات التواصل الفاعل مع محيطه. وهذا ما يفسر مؤخرا إقرار معظم الشباب على أهمية العمل الجمعوي واعتبار أمر العزوف عنه راجع إلى عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، ولكنها لا تقلل بأي حال من الأحوال من أهمية الفعل الجمعوي، بل فقط تحتاج هذه الفئة إلى من يعطيها ضمانات الشعور بالانتماء، وفي نفس الوقت اعتماد استراتيجية محفزة على الجمع بين الفعل الجمعوي، وارهاصات استشراف المستقبل المهني لتلك الفئة، خاصة وأن المرحلة تقتضي نوعا من الارتباط بعالم التحصيل الدراسي، أو تركيز الاجتهاد على مستوى الكفاءة المهنية لضمان مستقبل مستقر، بما يعنيه ذلك من تقلص فرص الارتباط بالفعل الجمعوي، الشيء الذي يتطلب نوعا من الاجتهاد على مستوى تعزيز العمل الجمعوي من طرف الجهات الوصية بهدف تحصيل فوائده، وتشجيع هذه الفئة انطلاقا من توفير أجواء الاشتغال بعيدا عن الارتجال، أو استغلال الماهية الجمعوية لتصريف خلفيات بعيدة عن هاجس الشباب، الذين يتوقون إلى تحريك دواليب المجتمع، والفعل بدينامية فيه.

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

8- العمل الجمعوي والعلاقات الاجتماعية: رهان التكريس

يعتبر مبدأ المشاركة من بين الآليات الممهدة لتفاعل الفرد مع الفعل الجمعوي، انطلاقا من الوعي المبدئي بطبيعة تدخله وفق الزمان والمكان المحددين، والذي يكون محكوما بفلسفة الجمعية والإستراتيجية التي تعتمدها من أجل بلورة أهدافها، والتي تؤطَر بفعل جماعي يروم الخروج من الطابع الفرداني إلى اعتماد حس الانخراط في الجماعة، من أجل تنزيل الأهداف المسطرة. إنها حركية مجتمعية تستمد قوتها من ايمان الفرد بأن عطاءه يُثَمَّن من خلال التماهي مع الفعل الجمعي، المترجم للنضج الاجتماعي. إن المشاركة هنا تعطي انطباعا بالقدرة على الإنتاجية، وتجاوز الطبع الاستهلاكي، قصد التأهيل للمساهمة في التنمية بمفهومها الشامل.

والمشاركة وفق هذا المعنى تساهم في انتاج القيم، أو على الأقل تعزيز النظم القيمية التي باركها المجتمع بشكل يشعر معه الجميع بأن الخطوات المرتبطة بالمشاركة إنما هي خطوات مكرسة لماهية الفعل الجمعي القائم على التأسيس لبنية المجتمع على أسس قوية.وهنا تتبدى العلاقات الاجتماعية باعتبارها من آليات تنزيل أهداف المجتمع الكبرى، إن لم تكن في حد ذاتها هدفا لتماهي أفراد المجتمع مع بعضهم البعض.فهي آلية لتنزيل أهداف المجتمع من حيث كونها تعتمد على الرابط الاجتماعي الذي يؤسَّس في ارتباط الأفراد ببعضهم البعض، من أجل تأكيد ذواتهم واستمداد القوة من التفاعل من داخل الجماعة وبتأطير من الجماعة، اعتبارا لما للعلاقات الاجتماعية من مزايا مرتبطة باشباعات عاطفية، مادية، صحية، نفسية واجتماعية.وتحقيق هذه الاشباعات يعني في أبعاده الكبرى تمكين المجتمع من عناصر مكونة له، تحتكم إلى استقرار نفسي واجتماعي كفيل بالدفع بها إلى تنزيل استراتيجية الاشتغال المعتمدة من طرف مكوناته بهدف تبويئه مكانة محترمة في ارتباطه بالمجتمعات الأخرى.إن الأمر هنا يقتضي النظر إلى العلاقات الاجتماعية من زاوية ماكرو– تأطيرية للفرد، أي النظر إلى الفرد باعتباره مُؤطَرا بعوامل عديدة. ووفق ذلك فهو يستنجد بالعلاقات الاجتماعية قصد تنقيح ما يتعلق بالجانب القيمي في ارتباطه بمحيطه، وأيضا لكي يفهم ذاته باعتباره كائنا يحتاج للعلاقة الاجتماعية قصد استشعار الانتماء، كما ويحتاجها في تحقيق اشباع يُحقَّق من الترابط الاجتماعي مع أقربائه، أصدقائه ومعارفه، بحسب حدود ومجالات تدخل كل عنصر على حدة.

وإلى جانب كون العلاقات الاجتماعية آلية لتنزيل الأهداف كما ذكرنا، يمكن أيضا اعتبارها هدفا لتماهي الأفراد مع بعضهم البعض من حيث كون انخراط الفرد في الارتباط ببقية أفراد المجتمع، إنما يكون القصد من وراء ذلك اعتماد تلك الآصرة كآلية لتنقيح مساره التفاعلي، وتعزيز سبل فهمه لذاته، وبالتالي تكون هنا العلاقات الاجتماعية بمثابة معيار لتقييم مدى قدرة الفرد على الانسلاخ من الفردانية نحو الفعل من داخل الجماعة، بشكل يتم فيه الارتباط بالضمير الجمعي، وبالهم الجمعي، وبالقيم الجمعية. تأسيسا لتفاعل اجتماعي ينبني على "التقاء سلوك شخص مع شخص آخر، يكون سلوك كل منهما استجابة لسلوك الآخر، ومنبها لهذا السلوك في الوقت نفسه[18].

إن العلاقات الاجتماعية بهذا المعنى تشكل هدفا لتحرك الفرد، وتعتبر معطى اجتماعيا ينبني على أهمية تحرر الفرد من الفكر الفردي، وتماهيه مع القيم الجماعية وفق انخراط فعلي في التزامات الجماعة، والارتباط بمبدأ الحق والواجب.

والعمل الجمعوي باعتباره من أوجه الارتباط بالفعل العلائقي، والتجرد من الفردانية، يكتسي أهمية قصوى باعتباره وعاءا لاحتضان علاقات اجتماعية ذات أدوار طلائعية، على مستوى البنية النفسية والاجتماعية.وهنا يتبدى العمل الجمعوي بدوره كهدف ووسيلة للعلاقات الاجتماعية.فهو هدف من موقعه يشكل خلفية لاشتغال الأفراد ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية التي تتوخى تنزيل برامج عمل مفيدة للمجتمع.فالعمل الجمعوي هنا يعتبر إفرازا لعلاقات اجتماعية تؤمن بالعمل من داخل الجماعة.ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى العمل الجمعوي باعتباره وسيلة لتجدر قيمة الارتباط بالجماعة، وتعزيز أسس العلاقات الاجتماعية المتينة، التي تشتغل على أساس تحقيق اشباع لاحتياجات عديدة تهم الفرد مرتبطا بالجماعة وللجماعة، كوحدة محتكمة إلى خصوصيات يشترك حولها الأفراد، وتشكل أساس التفاف الأفراد حول جسم تكتلي. الأمر إذن يتعلق بخيط رفيع جامع بين العلاقات الاجتماعية والعمل الجمعوي، انطلاقا من أن كل طرف يؤسس لمسار من الفعل الايجابي في ارتباطه بالطرف الآخر.وهنا يتبدى العمل الجمعوي كمدماك لبلورة معالم علاقات اجتماعية قائمة على الخدمة المتبادلة وعلى ثقافة الحوار، وتبادل الرؤى والقبول بالاختلاف.كما تتبدى

[18]منيرة احمد حلمي التفاعل الاجتماعي،(1978)،

العلاقات الاجتماعية كنتاج لاستراتيجية محكمة ينبنى عليها الفعل الجمعوي لتحقيق الرقي المجتمعي، وحفظ النوع البشري انطلاقا من تدعيم الأسس القيمية التي ينطلق منها، بشكل يساعد في نهاية المطاف على تطوير المجتمع ايجابا.

والعلاقات الاجتماعية تقوم على التواصل الذي يُفتَرض فيه ايصال الرسالة بشكل سليم، وإلا فإننا سنكون أمام أوجه أخرى من التكتلات التي لا ترقى إلى ضبط ماهية وجودها.وهذا ما يخلق حروبا وتصدعات وخلافات كبرى على مستوى تنزيل برامج الاشتغال، بشكل لا يخدم النظم القيمية التي تميز المجتمع عن غيره، ولا تجعله يرقى إلى مستوى تأكيد هويته في علاقته ببقية المجتمعات على اختلاف مراجعها الفكرية، وخلفياتها الإيديولوجية، ومنطلقاتها النظرية في الارتباطات السوسيولوجية بين كل مكوناتها.

والعلاقات الاجتماعية تشكل أساسا قويا للبناء الاجتماعي، هذا الأخير الذي يعتبر وعاءا لكل أوجه السلوك الإنساني انطلاقا مما تفرزه النظم الاجتماعية من أنشطة في مجتمع ما. فالبناء الاجتماعي بهذا المعنى يتحدد من خلال العلاقات الإنسانية التي تنتظم في إطار من المعايير والمحددات التنظيمية داخل المجتمع. وهذا ما حذا بالسيد الحسيني إلى التأكيد على أن بناء المجتمع يتم من خلال الكشف عن العلاقات السائدة بين الأفراد وذلك بعد التعرف على قدرتهم على أداء الأدوار المختلفة [19].

إن العمل الجمعوي من موقعه آلية مجتمعية قائمة على التفاعلية، وانخراط الفرد في الهم الجمعي باعتماد الطابع التطوعي الإنساني، إنما يؤسس لتكريس العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، انطلاقا من تأطير الفئات المستهدفة من الأطفال والشباب والكبار أيضا، بما يعزز الأبعاد التنموية والاجتماعية بمفهومها الواسع، والكفيلة بتمكين تلك الفئات من مواجهة الصعاب وكسب الرهانات المطروحة، وأهمها الانتقال بالبعد العلائقي إلى المستوى الذي يصبح فيه آلية للتنزيل، إلى جانب كونه هدفا في حد ذاته،، خاصة أمام الإكراهات التي ترافق هاجس تعزيز البنية العلائقية، بما من شأنه حماية النظم القيمية التي يستند إليها المجتمع لحماية نفسه من تداعيات العولمة غير المحسوبة، والتي تضرب في الصميم بعده التواصلي، وتقزم من الريادة التفاعلية القائمة على الحرية والإبداع واحترام الموروث الثقافي. وهنا تتبدى العلاقات الاجتماعية كنتاج لتنشئة اجتماعية يؤثثها الفعل الجمعوي، أساسها التماهي مع خصوصيات البعد البيني لأفراد المجتمع الواحد، وأيضا في ارتباط المجتمع بمجتمعات أخرى باعتماد آلية المثاقفة. هذه الأخيرة التي تستوجب ضبطا لميكانيزمات اشتغالها حتى لا تكون عنصرا هادفا للمعايير والاتجاهات السائدة، بشكل يقتل في الصميم كل الأسس العلائقية التي يُراهَن عليها في البناء والدفع قدما نحو تعزيز ماهية المجتمع.

خلاصة:

لا يخرج العمل الجمعوي عن كونه آلية تنظيمية للفعل التطوعي المشتغل على رهان تحقيق أهداف مشتركة للأفراد الملتفين حول المؤسسة الجمعوية عن قناعة بمشروع الاشتغال.وهنا التطوع ليس مرادفا للفوضى، بل يحتكم العمل الجمعوي لآليات التدبير المعقلن بعيدا عن العفوية غير المضبوطة، من أجل كسب الصفة الجماهيرية الملامسة لكل جوانب المجتمع، والمُكرِسة للفعل العلائقي الهادف إلى تعزيز بنية العمل الجماعي المشترك. إننا بهذا المعنى أمام تكريس للتراكم المعرفي المبني على أسس التجريب الشخصي والجماعي. وهذا من شأنه تعميق القدرات التمكينية للأفراد انطلاقا من بلورة عناصر تكوين الشخصية الانسانية لدى المنتسبين إلى الفعل الجمعوي، والاستعانة بآليات التفريغ النفسي الكفيلة بتقوية الذات، وتأكيد تماهيها مع الذات الجمعية بما يخدم الأبعاد الايجابية المرتبطة بالبنية العلائقية، التي تعتبر في أبعد الأبعاد ضرورية لخدمة المصلحة العامة المبنية على أهداف غير ربحية مترجمة للقناعات ومحتكِمة للقدرات على الفعل والتأثير في المحيط المجتمعي انطلاقا من اعتماد أشكال مختلفة في تلك المساهمة التأثيرية، والتي قد تكون عبارة عن توجيه أو تمويل، أو نزول ميداني لأجرأة برنامج الاشتغال.

إننا إذن أمام ظاهرة مجتمعية متميزة بالحركية والتجدد باستمرار، وتستمد قوتها من المحطات العملية الملموسة، والمرتبطة بالسلوك الإنساني في صيروراته اليومية، والمؤطَر بالمسؤولية في أفق تحقيق التنمية بمفهومها الشامل. والمسؤولية هنا تتبلور معالمها من خلال الارتباط بالقيم السامية باعتبارها بوصلة يُعوَّل عليها لتجويد الفعل الجمعوي المحتكم إلى فعل علائقي بيني.

إن فهم ماهية العمل الجمعوي يقتضي بالضرورة الوقوف عند أركانه التي تؤطره، والتي تتمحور حول أبعاد عدة تتخذ طابعا تنظيميا، تطوعيا، مستقلا، وأخلاقيا.وهذه الأبعاد مجتمعة تشكل نواة أساسية لبلورة عمل جمعوي يشتغل وفق ضمانات الانخراط الفعلي في الهم الجمعي، باعتماد

[19] مفاهيم علم الاجتماع،(1986)،

المبادئ السامية، وبعيدا عن كل المؤثرات الماسة بمصداقيته.كما أن ضبط آليات اشتغال العمل الجمعوي رهين بفهم خصائصه الكبرى، والتي تعتبر حرية الاشتغال أحد أعمدته الأساسية.تلك الحرية المستحضرة للقيم الجمعية والقوانين التنظيمية الكفيلة بتأكيد استقرار المجتمع.وتتضاف إلى الحرية خاصية القدرة على التكيف باعتبارها معيار أساسي محدد للفعالية، انطلاقا من قدرتها على ربط الفعل الجمعوي بالهم الجمعي، بعيدا عن مسارات الاختراق الناتجة عن العلاقة البيروقراطية في ارتباط العمل الجمعوي بالهيئات المانحة، التي قد تنحو نحو التسلط وممارسة الوصاية، بما يعمق الهوة بين الإرادة والفعل.والعمل الجمعوي يعتبر كذلك محتكما إلى صفة التعقد، انطلاقا من احتمال اعتماد مستويات أفقية وعمودية في التسيير، بشكل يستدعي ضرورة تدخل العديد من الأطراف للتفعيل وتتبع الانجاز وصولا إلى التقييم خصوصا أمام قابليته للانتشار الجغرافي، بما يعنيه ذلك من توسيع قاعدة المستفيدين والفاعلين على اختلاف مشاربهم.وهذا يزيد من الرهانات المرفوعة، والتي تستهدف الوقوف عند فهم أعمق لحدود التأثيرات التي يباشرها الفعل الجمعوي في علاقته بالأفراد المشكلين للمجتمع.

وهنا لابد من تأطير هذه الرهانات بالنظريات التي حاولت تفسير العمل الجمعوي في ظل تراجع الدولة عن بعض أدوارها السابقة.وطبعا تنطلق تلك النظريات من خلفيات متعددة قد يكون محركها ما يرتبط بالتراكم المعرفي لروادها، ودرجة اعتمادهم لمحطات تجريبية، تنطلق من تنزيل مشاريع العمل الجمعوي، مع تقييم حدود التفاعل، وعناصر التأثير والتأثر في ظل دينامية جمعوية تتغيى فهم ماهية المجتمع من خلال أفراده. ومن بين تلك النظريات نذكر على سبيل المثال: نظرية الإخفاق، نظرية عدم الثقة، نظرية الاعتماد المتبادل، ونظرية الامتداد. وكلها نظريات حاولت أن تسائل ماهية الفعل الجمعوي، في ظل الرهانات التي يشتغل عليها، والمتمثلة في تحقيق اشباعات لاحتياجات تهم المنتسبين بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام.كل هذا يجعل من العمل الجمعوي مؤسسة تنشئوية غير بديلة عن الأدوار المنوطة إلى باقي المؤسسات، وإنما كامتداد لكل التنظيمات التي تتغيى تعزيز البنية القيمية للمجتمع، اعتبارا لخصوصيته الكبرى القائمة على تعبئة الجهود الفردية والجماعية، بما يمكن من خلاله الحسم في قدرة الفرد على التماهي مع الفعل الجماعي، من خلال مساهمته الايجابية، واكتشاف عناصر القوة فيه.

إن قدرة العمل الجمعوي على بلورة معالم نجاح الارتباط بالأهداف الكبرى رهين باستحضار عدة أسس ومبادئ تشكل حجر زاويته، ومنها اعتماد مشروع قابل للأجرأة بعيدا عن التخييل، وفق مقاربات موضوعية، تجنبا للارتجالية والضبابية. فالأجرأة هنا تعني الاحتكام إلى استراتيجية واضحة المعالم، وقادرة على الاستجابة لرهانات الأفراد واحتياجاتهم. كما أن الضرورة تقتضي انخراطا كليا من أجل تحقيق الهدف، باعتماد برنامج للاشتغال يكون مستندا في أساسياته على الاقتناع التام به. وهذا بطبيعة الحال من شأنه تذليل عقبات الخلاف، وما تولده من صراعات عقيمة، وحسابات ضيقة لا تخدم العمل الجمعوي في شيء. وطبعا لا يمكن الحديث عن نجاعة العمل الجمعوي دون الارتكاز على قيادة مؤهلة للتدبير، باعتماد رصيد تكويني محترم، بالموازاة مع الخبرة الكفيلة باختيار وتبني استراتيجية الاشتغال، تفاديا لسوء النتائج التي من شأنها الطعن في مردودية العمل الجمعوي كآلية للاستجابة لاحتياجات المجتمع. كما أن هذه القيادة المؤهلة يجب أن تكون مؤطرة بمبدأ احترام مقتضيات القوانين الأساسية والداخلية خلال محطات التدبير، اعتبارا لما لها من تأثير على مستوى تجاوز الجمود في هياكل التنظيم.

وتعتبر آلية التقييم من أجل التقويم إحدى مداميك الفعل الجمعوي، لأن الأمر هنا يتعلق بفرص الوقوف عند جوانب الضعف والقوة على مستوى استراتيجية الاشتغال، وتوظيف ذلك من أجل المشاريع المستقبلية. كما أن الضرورة تحتم ارساء قنوات التواصل مع الشباب، باعتبار هذه الفئة من دعائم الفعل الجمعوي بفضل ما تحتكم إليه من طاقة خلاقة على مستوى البرمجة وآليات التنزيل المؤطرة بروح التجديد، الشيء الذي يضفي الحيوية على العمل الجمعوي خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تهمهم.

وبالرغم من الأدوار المنوطة إلى العمل الجمعوي، إلا أنه لا زال يعاني من مجموعة من المعيقات التي تحد من حركيته، ومن دوره الطلائعي المستهدِف للنظم المجتمعية، بما فيها الوعي الثقافي، السياسي، والاجتماعي. ومن بين تلك المعيقات نشير إلى غموض ماهية العمل الجمعوي لدى كثير من أفراد المجتمع، وتعقد المساطر الإدارية، والعقبات التمويلية المرتبطة بدعم الأنشطة التي تدخل في إطار التنزيل الخاص لبرنامج الاشتغال، إضافة إلى أزمة الوعي بقيمة التطوع، وتراجع هذه القيمة بسبب عدم مسايرة المناهج التعليمية والمؤسسات الدينية للفعل التطوعي، ينضاف إلى ذلك قلة أو انعدام التجربة لدى مسيري المكاتب المؤطرة للعمل الجمعوي، وانحسار هذا الأخير في المدن والحواضر بشكل أكبر. هذا بالإضافة إلى

تغليب الاشتغال وفق الذهنية الخدماتية عوض تبني ذهنية محتكمة إلى الفكر التنموي بامتياز، وما يرافق ذلك من النظرة الدونية المصاحبة لتعامل المؤسسات المانحة مع المؤسسات الجمعوية، والتي تكتسي طابعا إحسانيا.

إن التمحيص في ديمغرافية العمل الجمعوي يجعلنا نقر بأن ذلك يعتبر مؤشرا على ما يدور في المجتمع من اتجاهات وقناعات. ذلك أن توسع المشاركة الاجتماعية نتج عنه ظهور مؤسسات جمعوية عديدة مترجمة لتغير وتعقد المجتمع، بشكل أضحت معه المؤسسة الجمعوية ضرورة لفهم ماهية المجتمعات، والتفاعل مع احتياجاتها. وهنا نسجل مفارقة كبيرة تتمثل في تركز الديمغرافية الجمعوية في المجال الحضري أكثر من المجال القروي. بل وحتى في المجال الحضري نسجل تركز الجمعيات في محاور جغرافية بعينها بشكل أكبر، وهذا ما يقوي استحالة القول بتعميم التنمية كرهان قريب من الأجرأة.

إن بروز المنتظم الجمعوي لا يعتبر بأي حال من الأحوال امتدادا للأساليب التقليدية التي كانت سائدة في ارتباط أفراد المجتمع بضرورة تحقيق الإشباع، لأنها مبادرات غير مهيكلة وقائمة على العلاقة الدموية، وتكتسي طابعا عفويا غير مؤطر بعقدة الأهداف، في مقابل النسق الجديد المؤطر للمؤسسات الجمعوية، والمبني على التعاقد بين ذوات مستقلة (أفراد) تتغيى تحقيق أهداف مشتركة في إطار مؤسسة.

ولقد ذهبت العديد من الدراسات في اتجاه ضبط العلاقة القائمة بين الشباب والعمل الجمعوي للوقوف عند حدود التجاذب والتنافر، ومعرفة مدى تأثر تلك النظم القيمية بالجانب التفاعلي للشباب انطلاقا مما يوفره العمل الجمعوي من فرص تواصلية ممهدة للتعديل والتغيير، خصوصا أمام ما اكتسبه من قدرات على التأثير في النظم القيمية وتأثره بها.والملاحظ بهذا الخصوص هو غياب مؤسسات جمعوية تشتغل بشكل مباشر على الهم الشبابي بالشكل الذي يمكن معه القول بوجود فضاء جمعوي حقيقي يعكس مكانة الشباب، في مقابل بروز تخصصات فضفاضة مفتوحة في وجه الجميع، مع حصر مساهمة الشباب في التنزيل وليس التدبير في غالب الأحوال.وطبعا هذا لا يساعد على فهم ماهية الشباب بشكل أفضل، ولا على ارتباطهم بالعمل الجمعوي. الشيء الذي يُبْقي استراتيجية الاشتغال منغلقة على ذاتها، ومُكَرِّرة لنفسها اعتبارا لخصوصية الشباب القائمة على الدينامية، والميل نحو التأثير والتغيير في كل المحطات التي يؤثثها بوجوده.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات وجود صنف من الشباب له دراية بوجود مؤسسات جمعوية تستقبل الشباب ضمن طواقم اشتغالها، إلا أنهم لا يقومون بأية مبادرة للانخراط على اعتبار أن ذلك ما هو إلا مضيعة للوقت.وفي المقابل يعتبرون بأن الأولوية يجب أن تُعطى للدراسة أو العمل، وفي أحسن الأحوال اختيار الفضاء الافتراضي لتفريغ شحناتهم التواصلية عبر تشبيك علاقاتهم في إطار مجتمعات افتراضية، تعطي هامشا من الحرية، وإمكانية انطلاق طموحات الفعل في المجتمع ولو افتراضيا، وطبعا هذا ما ينذر بعواقب قد تمس النظم القيمية واستقرار المجتمع. في الوقت الذي كان انتماؤه الفاعل إلى العمل الجمعوي من شأنه مساعدته على امتلاك أدوات التواصل المبني على أسس تفاعلية بناءة، كفيلة بالتأثير الايجابي على شخصيته، بما يخدم مناحي اجتماعية ونفسية.

وعموما يمكن القول باعتبار العمل الجمعوي حركية مجتمعية تستمد قوتها من ايمان الفرد بأن عطاءه يُثمَّن من خلال التماهي مع الفعل الجمعي المترجم للنضج الاجتماعي، بشكل تصبح معه المشاركة مترجمة للقدرة على الإنتاجية، وتجاوز الطابع الاستهلاكي، بهدف التأهيل للمساهمة في التنمية بمفهومها الشامل، والتي يعتبر تعزيز النظم القيمية للمجتمع من أهم تجلياتها. وهنا تتبدى العلاقات الاجتماعية باعتبارها من آليات تنزيل أهداف المجتمع الكبرى، إن لم تكن في حد ذاتها هدفا لتماهي أفراد المجتمع مع بعضهم البعض. فالعلاقات الاجتماعية بهذا المعنى تذهب في اتجاه تكون فيه آلية لاستشعار الانتماء من خلال تحقيق اشباعات كثيرة لاحتياجات عديدة، بشكل يتم بواسطته تنقيح المسار التفاعلي، وتعزيز سبل فهم الذات.وبالتالي تكون هنا العلاقات الاجتماعية بمثابة معيار لتقييم مدى قدرة الفرد على الانسلاخ من الفردانية نحو الفعل من داخل الجماعة، بشكل يتم فيه الارتباط بالضمير الجمعي، وبالهم الجمعي، وبالقيم الجمعية.

إن العلاقات الاجتماعية بهذا المعنى تشكل هدفا لتحرك الفرد، وتعتبر معطى اجتماعيا ينبني على أهمية تحرر الفرد من الفكر الفردي، وتماهيه مع القيم الجماعية وفق انخراط فعلي في التزامات الجماعة، والارتباط بمبدأ الحق والواجب. وهنا يتموقع العمل الجمعوي كوعاء لاحتضان علاقات اجتماعية ذات أدوار طلائعية على مستوى البنية النفسية والاجتماعية. انطلاقا من تبني قيم سامية تتوزع بين تأهيل ثقافة الحوار، وتبادل الرؤى والقبول بالاختلاف، وهذا ما يؤسس لعلاقة اجتماعية قائمة على استراتيجية محكمة ينبني عليها الفعل الجمعوي لتحقيق الرقي المجتمعي. فالعمل

الجمعوي يتموقع كآلية مجتمعية قائمة على التفاعل لاعتماد الطابع التطوعي، بشكل تتكرس معه معالم العلاقات الاجتماعية القائمة على تأطير الفئات المستهدفة من الأطفال والشباب والكبار، بما يعزز الأبعاد التنموية والاجتماعية بمفهومها الواسع.

المراجع

- كيث .ج، ترجمة حسين .ت (2013)، القيادة: مقدمة قصيرة جدا، كلمات عربية للترجمة والنشر ، ط.1، ص.12. ، القاهرة ، مصر
- مدحت محمد أبو النصر (2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص.ص234–238
- منيرة ،أ.ح (1978)، التفاعل الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية ،ص230 ، القاهرة، مصر
- الحسيني، س (1986)، مفاهيم علم الاجتماع، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ،ص.ص94–95 القاهرة، مصر،
- الرحوتي م.م ، 2002، تدبير المجال الحضري ومساهمة جمعيات الأحياء بالمغرب «(جمعيات الأحياء العتيقة بفاس نموذجا) أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص. 89، فاس، المغرب،
- بوخنفوف .ي 2017،، *الحركة الجمعوية والعمل التضامني* ،بحث مقدم لنيل الماجستر في علم االجتماع السياسي، جامعة محمد لمين

دباغين، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي،سطيف 2،الجزائر.

- لصديق.ص.ع (2020) التنشئة الاجتماعية وتحدي التغيرات القيمية بالمغرب: المدرسة والمجتمع، مجلة سوسيولوجيون، مركز فاعلون، الجزائر، المجلد 1، عدد 1. ص.29،الجزائر.
- حسنين ت.ا (1992)، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ، مركز دراسات للوحدة العربية، ص.70 ، بيروت ، لبنان.
- مولاي هشام المراني (2019)، إشكالية تدبير الموارد المالية والبشرية الموجهة للعمل الجمعوي – حالة المغرب – مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، عدد 4، المركز الديمقراطي العربي، ص36. برلين،ألمانيا،
- هناء. ش (2015)، الشباب المغربي والعمل الجمعوي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم، مجلة انسانيات، عدد 68، ص 52 بتصرف.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2016)، وضع ودينامية الحياة الجمعوية، ص.40
- المندوبية السامية للتخطيط (2011)، تقرير حول البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح..
- الظهير الشريف رقم 1.58.376المتعلق بحق تأسيس الجمعيات منشور بالجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 27 نونبر 1958، ص2849
- الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 27 نونبر 1958 ص. 2849
- الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، المملكة المغربية، ورابطه: https://www.cour-constitutionnelle.ma/arh
- بوخريص. ف، 2020، مسألة القيم في التنظيمات الجمعوية بالمغرب: نحو مقاربة سوسيولوجية، الموقع الرسمي للمركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة. رابطه الالكتروني:http://cmerc.ma
- الموقع الرسمي لليونسكو ورابطه:https://ar.unesco.org/youth

- Sandrine C et Autres (2019), Le bénévolat des jeunes : une forme alternative d'éducation, éditions Seismo, Zurich 6.

- Marie J (2008), l'engagement bénévole des jeunes, mémoire de Master en science Sociales et Economiques, institut Catholique de Paris, Faculté de Science Sociales et Economiques.p12.

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract

Through this research work, we will try to understand what associative action is, and its role in strengthening social relations within the group of young people, the latter, which is the basis of society, and of which it is depends to advance shared values, to ensure the continuity of community building. The work with young people takes on a particular character, and the intensity of the intimacy increases in the face of the issues on which this group works, which are articulated as a whole around the search for a positive imposition of oneself, and of the contribution to the enhancement of their capacities, based on the rebellious and indignant sense, with what it means of the will to reshape certain values, in a way that perpetuates the obsession with influence, and evokes in same time the .constraints of being affected

Keywords: associative work, social relations, youth, affect and influence, foundations of the success of .associative work, obstacles to the success of associative work